حول معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي
للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي

تعقيب : أ.د. عبدالحميد الغزالي

١ - بداية، أثني وأثمن على تهنئة الأخ والصديق أ.د. محمد نجاة الله صديقي.. لمنظمة المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، على جهودهم واعترافهم بأن "هناك عوائق تعترض سبل البحث في الاقتصاد الإسلامي تحتاج إلى مناقشة جادة".. تلك التهنئة التي جاءت في نهاية ورقته البحثية القيمة، المعنونة "معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي". وأنا بدوري أهنئ الأخ صديقي على العرض الأمين والرصين للمشكلة، والمحاولة الجادة لمعالجتها.

٢ - تناولت الورقة، بعد التقديم حول أسباب تناول المشكلة، عدداً محدداً لما يراه أ.د. صديقي، من وجهة نظره، "معوقات" أمام البحث في الاقتصاد الإسلامي، والتي لخصها في "غياب" الدراسات التاريخية والتجريبية والدعم المؤسسي "الكافي" والقواعد الأخلاقية البحثية، و"الإخفاق" في التمييز بين الأساسيّ والهامشيّ، وبين المقدس والإنساني. وبالرغم من تسليمي بصفة عامة بكثير من تفاصيل ما جاء في الورقة تحت "المعوقات"، والتي تعاني من معظمها، بدرجة أو بأخرى، البحوث في بقية فروع المعرفة الإنسانية في بلادنا "النامية"، إلا أنني لا أشاركه بالقطع نظرته التشاؤمية الحادة حول واقع البحث في الاقتصاد الإسلامي، وقطعه الجازم والصارم "بغياب" الدراسات التاريخية والتجريبية والدعم المؤسسي والقواعد البحثية في هذا المجال، و"الإخفاق في التمييز بين الأساسي والهامشي، والمقدس والإنساني. فهذه النظرة القاطعية الجازمة تعني ببساطة "إلغاء" أعمال جادة وجهود علمية رصينة وتطبيقات عملية واعدة ومأسسة متنامية طوال ما يقرب من نصف قرن، أسهم المؤلف نفسه فيها إسهاماً أصيلاً ومشكوراً.

٣ - صحيح، هناك تباطؤ في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، ليس بالقطع مرجعه إلى الخلط بين الثنائيات الكبرى الحاكمة للعملية البحثية.. كالخلط بين ما هو إسلامي وما هو "غربي" وبين ما هو تراثي وما هو عصري، وبين الإسلام والمسلمين، وبين ما هو فكر، وبين ما هو سلوك، وبين ما هو ثابت وما هو متغير، وبين ما هو مثالي وما هو واقعي، وبين ما مقدس وما هو إنساني، وبين ما هو أساسيّ وما هو هامشيّ، وبين ما هو محلي وما هو عالمي.

فالباحث المبتدئ يعي تماماً فحوى هذه الثنائيات ومدى تكاملها أو تنافرها. ولا يمكن إرجاع هذا التباطؤ إلى "تغير الزمن" كما يقرر الأخ صديقي. إذ يقول مفسراً: "ففي عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين، كان عالم الإسلام يستثيره كل ما هو إسلامي" واستهداف "إيجاد بديل للرأسمالية والاشتراكية". ويستطرد قائلاً: " أما في الوقت الراهن.. فنرى أن هناك انهياراً في الأفكار العظيمة"، وبحثاً حثيثاً من قبل الشباب".. عن مؤهلات في مجال التمويل الإسلامي.. لتلبية الاحتياجات المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية". أليس هذا البحث، من منطلق ما لا يدرك كله لا يترك كله، خطوة جادة وكبيرة في طريق إقامة نظام اقتصادي إسلامي؟! إن انخفاض وتيرة تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي في بدايات هذا القرن مقارنة بالثلث الأخير من القرن الماضي ترجع، في تصوري، إلى شدة الإقبال نسبياً على هذا الفرع القديم الجديد من فروع المعرفة الإسلامية في الفترة السابقة من ناحية، وإلى ضعف الأنظمة الإسلامية، بل تخلفها، وتفتيتها أمام الهجمة الشرسة على كل ما هو إسلامي من "الآخر"، مما دفع بعض هذه الأنظمة إلى إيثار السلامة "الصورية"، بإعطاء البحث في هذا المجال أولوية متدنية.

٤- تتبنى الورقة فرضية انحسار حركة البحث في الاقتصاد الإسلامي في هذا القرن لصالح التمويل الإسلامي والمالية الإسلامية، على حساب النظام الاقتصادي الإسلامي، أو ما أسمته الورقة "بالفكرة العظيمة السامية" ولو وقفنا في هذه الفرضية، لوجدنا أنها تتسم جزئياً بالشكلية، وليس بالعمق المناسب. وذلك لأن تزايد الاهتمام بالمالية الإسلامية يعني ولو جزئياً أيضاً تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي. لماذا ؟ لأن المصرفية الإسلامية تعني بالأساس الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.. إعماراً للأرض بإقامة مشروعات إنتاجية وتنمية للمال الإسلامي وفقاً لأولويات إنمائية إسلامية، ومن ثم تنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع المسلم لإنتاج " الطيبات" التي تلبي احتياجات أفراده. كما تهتم "المالية العامة الإسلامية" بقضية التوزيع العادل لهذه الطيبات. إذاً، المصرفية الإسلامية والمالية العامة الإسلامية تنشغل بقضية الإنتاج على المستوى الجزئي.. أي الوحدة الإنتاجية، كما تنشغل أيضاً بهذه القضية على المستوى الكلي.. أي الاقتصاد الإسلامي لكل من حيث نشاطه إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، وعلاقاته مع بقية دول العالم، أي العلاقات الاقتصادية الدولية.. فإذا لم يكن هذا هو ما نعنيه بالاقتصاد كفكر وبالاقتصاد كنظام.. فماذا يعني الاقتصاد ؟!

٥- اتفق مع الأخ صديقي على أن دراسة ومعرفة التاريخ أمر شديد الأهمية، لأنها "قد تنقذنا من تكرار الأخطاء وتشجعنا على السير على خطى ونهج الذين أفلحوا". ولكنني أختلف جذرياً معه عندما يجزم أن معظم أدبيات الاقتصاد الإسلامي في شكلها الراهن تعاملت مع

القواعد والمفاهيم ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية على أنها من الثوابت، أي " أنها تقع فوق اعتبارات الزمان والمكان" وعلى أنها "لا تتأثر" بالعوامل المستحدثة والمستجدة. وهذا على عكس ما يعتقده ويطبقه الكافة في الحياة الاقتصادية على أساس أن الأصل في الأشياء أي المعاملات الإباحة أو الحل، وأن الحكمة ضالة المؤمن هو أولى بها أينما كانت وحيثما وجدت وفقاً للضوابط الشرعية، أخذاً بالأسباب وإعماراً للأرض.

٦- عند معرفة الأرض التي نقف عليها من خلال الدراسات التجريبية لا يمكن أن نقارن النموذج السوفيتي السابق بالنموذج الاقتصادي الإسلامي عند مقاربة ما هو "مثالي". فالمثالي "إسلامياً" يدخل في قدرة الإنسان على الفعل، أي في حدود الاستطاعة، وليس خارج هذه القدرة أو بعيداً عن هذه الحدود. كما أن "برنامج المصلحين" إذا كان مستنداً إلى الكتاب والسنة، لا يمكن أن يصطدم مع المصالح المعتبرة شرعاً للشعوب، وبالتالي لا يمكن أن يصطدم مع الاهتمامات الخاصة بالشعوب الإسلامية المعتبرة شرعاً. وإذا حدثت انحرافات عن المثال، ويمكن أن تحدث " خلق الإنسان ضعيفاً"، فهناك منظمات ذاتية تصحح المسار على أساس أن " الدين المعاملة" و "لا ضرر ولا ضرار".

٧- أتفق تماماً مع الأخ صديقي بالنسبة لعملية مأسسة العملية البحثية وتشجيع الجهود الخيرية والتطوعية للقيام بها، "أنه ما لم تحصل الأمة على توجه يكون ضارباً بجذوره، على نحو قابل للتصديق في الماضي، ويتم إقناع الناس به بأنه واقعي فيما يتصل بالحاضر، ومفعم بالثقة فيما يتصل بالمستقبل، فقد يجرف سيل من الأزمات الكثير من التقدم السريع والجهود الواعدة". هذا، ولقد شرُف كاتب هذه السطور ليس فقط بالمشاركة في إنشاء وإدارة أقسام علمية للاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات العربية والإسلامية، وإنما أيضاً شرُف بالمشاركة في إنشاء إدارة بعض المراكز والمعاهد المهتمة أساساً بالبحث في الاقتصاد الإسلامي، كما رأس لعدد من السنوات، لجنة التنسيق بين إدارات البحوث في المصارف الإسلامية، ولجنة التنسيق بين الأقسام العلمية والكليات الجامعية التي تدرس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات العربية والإسلامية. هاتان اللجنتان كانتا تحت إشراف وتمويل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٨- لا شك أن حماية الحقوق الفكرية أمر بالغ الأهمية لتطور البحث في الاقتصاد الإسلامي. ويعد التعدي على هذه الحقوق أمراً شائعاً – مع الأسف – في كثير من دولنا النامية، بالنسبة لشتى فروع المعرفة الإنسانية. وعليه، اتفق تماماً مع ما أكده الأخ صديقي من أن

استمرار تدفق البحوث ستتوقف أساساً على هذه الحماية، و "أن الغش في البحوث.. يضر المجتمع أكثر مما يضر الضحية"، ويشكل في النهاية عقبة حقيقية أمام تطور العملية البحثية في الاقتصاد الإسلامي.

٩- عندما تناول الأخ صديقي ما هو أساسي وما هو هامشي، أكد بحق على أن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وشدد على أن للإسلام ثوابته ومتغيراته. فالثوابت تعد بمثابة الأصول أو الجذور، أو قل المبادئ التي يتعين الحفاظ عليها والتمسك بها. بينما المتغيرات هي بمثابة التفصيلات التي تتشكل وتتغير بفعل ظروف المكان والزمان، أو قل هي المواقف وفقاً للواقع المعاش. وعليه، حض الأخ صديقي الاقتصاديين والاجتماعيين بتحديد ما هو ثابت أو "خالد وعالمي" من سمات الإسلام، وما هو متغير أو " مناسب لأن يخضع للتكيف والتغيير". وإن كنت أسارع فأقول أن هذا التحديد في ثقافتنا الإسلامية قائم فعلاً، بل معلوم من الدين بالضرورة ! بعد ذلك استطرد قائلاً أن جمع هذين الفريقين معاً تحت سقف واحد لم يسفر عن نتائج إيجابية مناسبة، بل أستغل من قبل البعض لعرض بضاعة تقليدية في أغلفة "إسلامية سطحية" باسم الإسلام. ثم ضرب مثلاً على ذلك بالتأمين الإسلامي، أي التأمين التعاوني أو التكافلي.. وهنا، اختلف معه جذرياً. فالتأمين الإسلامي يختلف أساساً، على تفصيل ليس هذا مكانه، عن التأمين الوضعي بأنواعه المختلفة، ذلك لأن الأخير يقوم على "غرر" جسيم و "مقامرة" واضحة و "ربا" محرم، ومن ثم استغلال وأكل لأموال الناس بالباطل. وعليه، يعد هذا المثال تفنيداً واضحاً لرؤية الأخ صديقي السلبية فيما يخص التعاون بين الفريقين.

١٠- أما مقولة أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يضع مسألة التخلص من الفقر في "أسفل قائمة أولوياته"، بينما يضع في صدرها استثمار فوائض الأثرياء لجعلهم أكثر ثراء، لا أدري على أي أساس توصل إليها! فالإسلام جاء حرباً حقيقية على مشكلة الفقر، والإسلاميون منذ القدم وحتى الآن أعطوا هذه المشكلة أولوية أولي في سلم اهتماماتهم البحثية والعملية. فبجانب مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات التطوعية والنفقات الشرعية، كان التشديد على فريضة إعمار الأرض من خلال نظام تمويلي عادل وفاعل ومالية عامة تدفع إلى توزيع عادل وكفؤ للدخل والثروة. وأقول كاقتصادي ما هو أكثر جدوى في مجابهة ومعالجة مشكلة الفقر.. نظام مصرفي قائم على المشاركة في الربح والخسارة.. ومالية عامة تعامل الجميع وفقاً لقدراتهم المالية، أم نظام مصرفي قائم على الربا والتحيز للمشروعات الكبيرة تشجيعاً للاحتكار وتركيز الثروة، ونظام مالي يقع عبئه الأكبر على صغار الممولين دون أثريائهم ؟! صحيح، مشكلة الفقر

ما زالت بيننا بشكل حاد ومتفاقم، وهذا يرجع إلى تفضيل أنظمتنا للبديل الثاني بخاصة، وسوء إدارة للاقتصاد والمجتمع بسبب فساد واستبداد مستفحلين تتسم بهما هذه الأنظمة بعامة.

١١- أتفق تماماً مع الأخ صديقي في التوكيد على أن جميع العوائق التي تعترض سبيل التقدم في بحوث الاقتصاد الإسلامي قابلة للإزالة، ونحن قادرون على إزالتها بإذن الله.. ولعل من الأفضل لنا أن نبدأ المسيرة بتحويل الموارد الراهنة إلى "جوانب البحث ذات الأولوية"، على أساس أن "ينتصر المضمون أو الجوهر على الشكل، وفصل الإضافات الخارجية والبشرية عن ما هو خالد ومقدس". ولكن المقدس، لابد أن نشدد، بإجماع الأمة، هما: القرآن والسنة. هذا، بالإضافة إلى سنة الخلفاء الراشدين، " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي". وبعد ذلك، تنفتح العملية البحثية في الاقتصاد الإسلامي استناداً إلى أن الحكمة ضالة المؤمن أينما كانت وحيثما وجدت سواء في التراث الإسلامي أو في الفكر والتطبيق الإنساني المعاصر، وعلى أساس تكيف إبداعي مستنير مع المتغيرات الحادثة في حياة المجتمع المسلم بفعل المكان والزمان، يدور مع المصلحة " المعتبرة" شرعاً وجوداً أو عدماً، ويأخذ بأحداث ما ابتكره العقل البشري من أفكار وسلوكيات للتعامل الكفء مع "الأشياء" أي في مجال المعاملات بهدف إعمار الأرض وتقدم المجتمع.

١٢- أما إشارة الأخ صديقي إلى " العولمة"، وكأنها قدر لا فكاك منه، يتعين أن نتأقلم معه، ونوجه بوصلة بحوثنا في الاقتصاد الإسلامي تجاهه، فهذا أمر مرفوض تماماً. صحيح، يتعين أن نعيد ترتيب بيتنا من الداخل لكي نتنافس في السوق الدولية مع الآخر بشرف وفعالية، أساساً وفقاً لهويتنا، ولا يجب أن نعيد هذا الترتيب من خلال البحوث بما يتفق وهذه " العولمة" بغض النظر عن خصوصياتنا ومصلحتنا. فانفتاحنا في مجال الاقتصاد، أو غيره من المجالات، مستمد ومستند أساساً إلى الكتاب والسنة، وبالقطع ليس لإرضاء "الآخر"، أو للاتساق مع " العولمة" مهما كان الثمن! ومع ذلك، في إطار هذه العملية، التي فُرضت من دول الشمال، بعناصرها المعروفة، وهي الصندوق والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية ودبلوماسية المؤتمرات، هناك ضرورة ومصلحة لا تحتاجان إلى تشديد لإحداث تعاون اقتصادي "عادل" بين دول الجنوب – ومنها الإسلامية- بعضها البعض، وبينها وبين دول الشمال، على أساس من الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، تعميقاً للندية، وبعيداً عن الاستغلال والتبعية، بهدف خير ورخاء البشرية جمعاء.

١٣- وفي النهاية، بالرغم من إمكانية تقديم قائمة أخرى من معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى المعوقات الست التي عالجتها الورقة، إلا أنه تبقى الحقيقة المتمثلة في أن العقبة الكئود، التي لم تشر إليها الورقة أصلاً، هي غياب "مناخ صحي" في دولنا الإسلامية للقيام بتطوير جاد في مجال البحوث في الاقتصاد الإسلامي، أو في غيره من المجالات المكونة لحياة مجتمعاتنا. وهذا يرجع بالأساس إلى أنظمة "متخلفة"، مستبدة، فاسدة تقيد حرية المواطن، وتهضم حقوقه، وتهدر كرامته. ومع ذلك، كما أكدت في بداية هذه السطور، قامت العملية البحثية بمعدلات متصاعدة في هذا الجو غير المناسب. فما بالنا إذا تغير هذا إلى الأفضل؟ فنأمل معالجة هذه العقبة بان تعود هذه الأنظمة إلى رشدها، وتطبق صحيح إسلامها، فتنهض البحوث بمعدلات متصاعدة، وتحدث النهضة في كافة المجالات.

بعض المراجع الأساسية :

١- محمد نجاة الله صديقي: " معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي السابع في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ٢٠٠٨م.

٢- عبدالحميد الغزالي، الضوابط الإسلامية للثقافة، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣- ـــــــــــــــــ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي للتنمية، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤- ـــــــــــــــــ، الأرباح والفوائد المصرفية، إدارة البحوث مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٥- ـــــــــــــــــ، سنة التغيير والحل الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٦- ـــــــــــــــــ، مستقبل علاقة الإسلام بالغرب، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.